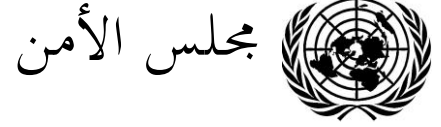


Distr.: General
30 December 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام

أتشرف بأن أحيل إليكم وفق هذه الرسالة تقرير الفريق العامل التابع لمجلس الأمن
والمعني بعمليات حفظ السلام، المنشأ عملاً بقرار من مجلس الأمن ورد في بيان رئيسه
(S/PRST/2001/3) الصادر عن جلسته ٤٢٧٠. ويشمل هذا التقرير سرداً لأنشطة الفريق
العامل في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(توقيع) أ. جوي أوغوو
رئيسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن
والمعني بعمليات حفظ السلام



تقرير الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام

أولا - مقدمة

- ١ - أنشئ الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام عملا بقرار من مجلس الأمن ورد في بيان لرئيسه (S/PRST/2011/3) صدر عن جلسته ٤٢٧٠. وفي البيان المذكور، أكد المجلس مجددا اتفاقه على عقد مشاورات في الوقت المناسب مع البلدان المساهمة بقوات في مختلف المراحل التي تمر بها أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- ٢ - وتنفيذا لتلك الولاية، عقد الفريق العامل خمسة اجتماعات في الفترة بين شهري حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويسلط هذا التقرير الضوء على هيكل تلك الاجتماعات وموضوعها، بما في ذلك ما جرى من تبادل للآراء وما صدر عن رئيسة الفريق العامل من توصيات.

ثانيا - الاجتماعات

- ألف - اجتماع عُقد في حزيران/يونيه مع وفود من البلدان المساهمة بقوات
- ٣ - في ٢٩ حزيران/يونيه، التقت رئيسة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام بقطاع عريض من البلدان المساهمة بقوات.
- ٤ - وجرى في الاجتماع النظر في عدد من المسائل الموضوعية التي اقترحت البلدان المساهمة بقوات إدراجها في برنامج عمل الفريق العامل في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتم التوصل لاتفاق بشأنها. وترد فيما يلي المسائل الموضوعية المذكورة:
- التحديات التي تعترض شراء الأمم المتحدة طائراتٍ مروحية لفائدة بعثات حفظ السلام
- تحسين التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن
- رفاه القوات وسلامتها
- الثغرات في القدرات في سياق الولايات الواضحة والقابلة للإنجاز

باء - الاجتماع الموضوعي الأول

٥ - عقد الفريق العامل اجتماعه الموضوعي الأول في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١. بمشاركة البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بوححدات شرطية. ومثل الأمانة العامة الفريق أول بابكر غاي، المستشار العسكري للأمم المتحدة، ورايسيدون زينيغا، مدير شعبة أفريقيا الثانية بمكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، اللذين قدما للوفود إحاطة عن مفهوم التعاون بين البعثات مع عرض للدروس المستفادة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٦ - واتجه التركيز في الإحاطات المقدمة إلى الأساس المنطقي التاريخي لمفهوم التعاون بين البعثات في غرب أفريقيا، وتنفيذه في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ١٩٩٩ وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ وفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. كما جرت دراسة النجاحات التي حققتها تلك البعثات والتحديات التي واجهتها أثناء مرحلة التنفيذ.

٧ - وجرى تحديدا تناول المسائل التالية:

(أ) الحصول على موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات بوصفه تحد من جملة تحديات وكيفية مساهمته في التأخر في نقل القوات والأصول من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تنفيذا لترتيبات التعاون بين البعثات في أبيدجان، وكيفية تضاؤل فائدة آلية التعاون بين البعثات بسبب وصول الوحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى أبيدجان بعد أن استقرت الحالة الأمنية في العاصمة استقرارا نسبيا؛

(ب) تنفيذ النقل المؤقت للقوات وأصول الطيران من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٠ في إطار التخطيط للطوارئ المتصل بالانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار؛

(ج) استخدام الطائرات المروحية المسلحة لتعزيز ترتيبات التعاون بين البعثات بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛

(د) تقييم مدى نجاح النقل المؤقت إلى غربي كوت ديفوار لثلاث فرق باكستانية للمشاة في أعقاب نقل قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أبيدجان لحماية فندق "غولف"؛

(هـ) جدوى النقل المؤقت لقوات الأمم المتحدة المشكلة في حالات الأزمات المفاجئة بالمقارنة بممارسة تشكيل قوة جديدة؛

(و) ضرورة إدراج أحكام تتعلق بآلية التعاون بين البعثات في الولايات الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

(ز) ضرورة أن يشمل النقل في إطار آلية التعاون بين البعثات قوات التمكين مثل فرق المهندسين ووحدات اللوجستيات والنقل، وألا يقتصر على فرق المشاة والطائرات المروحية والطائرات الثابتة الجناحين؛

(ح) اقتراح قيام مكتب الشؤون العسكرية بتنقيح إجراءات التشغيل الموحدة استنادا إلى الخبرات المكتسبة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى المدخلات الواردة من البلدان المساهمة بقوات؛

(ط) ضرورة أن تشمل ترتيبات التعاون بين البعثات في المستقبل المجالات التالية: التخطيط للطوارئ قبل إجراء الانتخابات الوطنية في ليبيريا، ووضع استراتيجيات دون إقليمية للتصدي للتهديدات الناشئة عن تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود والاتجار غير المشروع في المخدرات والأشخاص.

٨ - وترد فيما يلي نقاط اعتبرها الحاضرون بعضا من الدروس المستفادة من إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا/عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار:

(أ) أثبتت الأزمات التي شهدتها كوت ديفوار في عام ٢٠٠٦ في أعقاب الانتخابات قيمة آلية التعاون بين البعثات، إلا أنها بينت أيضا أن الآلية ينبغي أن تستخدم كأداة للإدارة السريعة للأزمات فقط لا كبديل لنشر قوات إضافية عند اللزوم؛

(ب) ينبغي ألا تستخدم آلية التعاون بين البعثات لتعزيز بعثة واحدة على حساب أخرى في المراحل الحاسمة من تنفيذ الولايات؛

(ج) من الأمور الحاسمة الأهمية إذا أريد للآلية النجاح الاضطلاع سلفا بالتخطيط والتنسيق والاتصال مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، حيث إن الحصول على موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات يستغرق في العادة بعض الوقت قبل أن يتسنى النقل المؤقت للقوات؛

(د) من الضروري استحداث نهج جديدة للتصدي للمسائل اللوجستية. ويُذكر على سبيل المثال أن فرق المشاة الباكستانية الثلاث المشار إليها فيما سبق نُقلت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب ترتيبات تضمن التكفل التام باحتياجاتها، في حين أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تكن لديها أي ترتيبات معتمدة لاستقبال الفرق المنقولة إليها. وبناء على ذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ

الخطوات الكفيلة بتسهيل إتاحة المعدات واللوازم والخدمات التي يتزايد الطلب عليها مثل الخيام وأماكن الاغتسال وخدمات المطاعم والخدمات الطبية، وذلك لتوفير الدعم اللازم للأفراد النظاميين المنتشرين في ظل تلك الظروف.

٩ - وختاماً، أشارت الأمانة العامة إلى أن آلية التعاون بين البعثات ينبغي ألا تقتصر على تقاسم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأصول. بل إنه يتعين إرساء ممارسات أكثر تنظيماً وذات طابع أكثر رسمية لإدارة تبادل المعلومات، وذلك حتى يتسنى فهم الديناميات الإقليمية بشكل أفضل وتعزيز نهج أكثر إيجابية إزاء تقاسم الخبرات والدروس المستفادة.

تبادل الآراء بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس

١٠ - أعربت وفود عن شواغلها بشأن التحديات اللوجستية التي تعوق نشر القدرات الإضافية في الوقت المناسب.

١١ - وأكدت الوفود أيضاً ضرورة الاستعانة بترتيبات التعاون بين البعثات في جهود ملاحقة جيش الرب للمقاومة في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن الأمانة العامة ارتأت أن استخدام التعاون بين البعثات في ملاحقة جيش الرب للمقاومة في هذه المرحلة من شأنه أن يأتي بعكس المأمول نظراً لوجود آليات قائمة بذلك.

١٢ - وشدد المشاركون أيضاً على ضرورة إشراك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية في مراحل التخطيط للبعثات وتعديل ولاياتها. وأوصت الوفود بإجراء تدريبات دورية حتى يتسنى للقوات الاعتماد على طريقة تسيير آلية التعاون بين البعثات. وتحقيقاً لتلك الغاية، ذكرت الأمانة العامة الوفود بمشروع مكتب الشؤون العسكرية المسمى "كتيبة المشاة ١" المراد منه تزويد جميع الكتائب بمجموعات المهارات الأساسية والذي يسهل بذلك نقل القدرات بين البعثات في الوقت المناسب.

١٣ - وأعرب الحاضرون أيضاً عن شواغل بشأن إمكانية ترتب أثر عكسي على الآلية ينشأ عن حدوث ثغرات في مواقع النقل. وشجعت الأمانة العامة، بناءً على ذلك، على تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة لعام ٢٠٠٧ المتعلقة بترتيبات التعاون بين البعثات، آخذة في الاعتبار إمكانية استغلال العناصر المفسدة لأي فراغ. واقترحت توفير قوة احتياطية "مستدامة ومدربة" لاستباق أي مشاكل تحدث في البلد الذي تُنقل منه القوات.

١٤ - وحذرت وفود من البلدان المساهمة بقوات من استخدام آلية التعاون بين البعثات عشوائياً على صعيد البعثات، وطلبت إرساء نهج مرحلي موصيةً بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلد المضيف وبوضع التحضيرات اللوجستية الكافية قبل نقل الأصول أو الأفراد.

وأقرت الأمانة العامة بالحاجة إلى نهج مرحلي، إلا أنها أكدت أن الدروس لا يمكن استخلاصها إلا من الممارسة وأن تنفيذ عدد أكبر من ترتيبات التعاون بين البعثات من شأنه أن يفسح المجال للمزيد من التحسينات.

١٥ - وأبرزت الوفود أيضا عددا من الصعوبات والقيود القانونية ذات الصلة بآلية التعاون بين البعثات، منها ضرورة التماس موافقة البرلمانات في البلدان المساهمة بقوات قبل نقل تلك القوات. وبناء على ذلك، أشير إلى أن آلية التعاون بين البعثات ليست حلا سحريا، وينبغي استخدامها كتدبير مؤقت لا كبديل عن سد الثغرات في القدرات. وردت الأمانة العامة بالإقرار أن تنفيذ عدد من أنشطة التعاون بين البعثات يقيدده العديد من الاعتبارات القانونية والإدارية والسياسية والتشغيلية والاعتبارات المتعلقة بالميزانية. ووجهت انتباه الفريق العامل إلى الفقرة ٧٧ من تقرير عام ٢٠٠٥ التي أوردت عددا من التوصيات المفيدة في هذا الصدد.

١٦ - والتجست كذلك وجهة نظر الأمانة العامة بشأن آلية التعاون بين البعثات في سياق العمليات التقليدية بما فيها البعثات المختلطة. وذكرت الأمانة العامة أنها نظرت في نقل طائرات مروحية من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا أنها قررت عدم الاستعانة بالآلية في ذلك الوقت نظرا للمخاطر التي تكتنف الحالة في دارفور. ولاحظت أن المناقشات جارية بشأن إمكانية استخدام ترتيبات التعاون بين البعثات كجزء من التخطيط للطوارئ تحسبا للانتخابات المزمع إجراؤها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولوحظ مع ذلك ضرورة إجراء تحليل لتقييم المخاطر والفرص قبل اللجوء إلى تلك الترتيبات.

جيم - الاجتماع الموضوعي الثاني

١٧ - عقد الفريق العامل اجتماعه الموضوعي الثاني في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بمشاركة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية. ومثل الأمانة العامة شعيب داستغير، نائب مستشار شؤون الشرطة، الذي قدم للمندوبين إحاطة عن الثغرات في قدرات قوة الشرطة التابعة لبلد من البلدان المضيفة وكيفية تنمية قدراتها، مع عرض للدروس المستفادة من الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى الشرطة الوطنية الهايتية.

١٨ - وقُدِّم في الإحاطة عرضٌ للأحداث ذات الصلة بالشرطة الوطنية التي وقعت منذ عام ٢٠٠٤ مرتبةً حسب التسلسل الزمني وموجزا للدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك عملية إصلاح الشرطة الوطنية ووضع خططها الاستراتيجية لمدة أربع سنوات.

١٩ - وذكرت الأمانة العامة أن البعثة كانت تطبق قبل وقوع الزلزال الذي ضرب هايتي في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مفهوم "تدريب المدربين"، فقامت بإنشاء أكاديمية للشرطة ووضعت منهاجاً تدريبياً ساعدها على زيادة قوام الشرطة الوطنية من ٢ ٥٠٠ إلى ٩ ٠٠٠ ضابط جرى فرز ٦ ٥٠٠ منهم وعُينوا ومُنحوا الشهادات. وازداد وجود الشرطة الوطنية أيضاً مما أدى إلى استعادة الثقة العامة والاطمئنان.

٢٠ - ورغم وقوع الزلزال الذي ألحق الضرر بنسبة ٤٥ في المائة من مرافق الشرطة، فقد نفذت بعثة الأمم المتحدة عمليات إغاثة كفلت استئناف ٨٠ في المائة من أفراد الشرطة الوطنية مهامهم في غضون أسبوعين. وأعيد إنشاء أكاديمية الشرطة التي قدمت تدريباً خاصاً عن النظام العام والاستدلال الجنائي. وجرى بعد ذلك تسليم مهام التدريب إلى الشرطة الوطنية التي نفذت عمليات وفرت الدعم لسلامة وأمن المشردين داخلياً، إضافة إلى دعمها لوحدات التوجيه والأمن ومكافحة الاختطاف ومكافحة العنف الجنسي والجنساني.

٢١ - وشملت الثغرات المحددة جوانب تتصل بآليات الرقابة، ومستوى الثقة العامة والاطمئنان، والبنية الأساسية، والاستقدام، والتدريب، وإدارة شؤون الشرطة الوطنية (الإجراءات المالية، وإجراءات المشتريات واللوجستيات، وإجراءات الموارد البشرية). وحُدثت أيضاً التحديات التي تعرقل سد هذه الثغرات مثل الافتقار إلى الدعم السياسي، والعجز في المعدات، وقيود الميزانية، واختلال التوازن الجنساني، وعدم الامتثال بشكل كاف لمبادئ الاضطلاع بمهام الشرطة في مناخ ديمقراطي ومنها على سبيل المثال الحياد السياسي والخضوع للمساءلة أمام كيان رقابي مستقل.

٢٢ - وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، دعت الأمانة العامة إلى الحاجة إلى تكوين توافق في الآراء قبل وضع خريطة للطريق. وفي ذلك الصدد، شددت على أن مشاركة السكان المحليين والمجتمع المدني وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة أمر حاسم الأهمية بالنسبة لنجاح أي خريطة للطريق.

٢٣ - وشملت الدروس المتصلة بوضع خطة استراتيجية التشديد على مراعاة المنظور الجنساني في التعيين، والتركيز على تنمية الإدارة المتوسطة والعليا، وإرساء آليات للدعم شاملة لقطاعات عدة. وتشمل الدروس المستفادة أيضاً إعطاء الأولوية إلى بناء المؤسسات من خلال تعزيز آليات الرقابة والتخطيط ووضع السياسات. ودعت الأمانة العامة إلى أن تتبع الحكومة المضيفة نهجاً منسقاً في هذا الصدد وإلى إقامة شراكات مع الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة، والحفاظة عليها.

٢٤ - وختاماً، اقترحت الأمانة العامة سبيلاً للمضي قدماً يستلزم تنسيق التركيز على المجالات التالية:

- الدعم السياسي للخطة الخمسية لتنمية قدرات الشرطة الوطنية (٢٠١٢-٢٠١٦)
- وضع مؤشرات لقياس امتلاك الشرطة الوطنية مقومات البقاء
- البناء الإطراحي للقدرات
- بناء المؤسسات
- التوجيه المجتمعي
- انتقال الشرطة الوطنية إلى مرحلة تتسم بقدر أكبر من الاعتماد على الذات واستدامة المؤسسات، بما في ذلك من حيث التعلم والتنظيم

تبادل الآراء بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس

٢٥ - أقرت الوفود بأن أعمال الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة مستمرة في تطورها. بيد أن استفساراً أبدي عن كيفية تطبيق الدروس المستخلصة من هايتي على صعيد بعثات الأمم المتحدة الأخرى. واقترح في ذلك الصدد إرساء عملية لجمع تجارب الخبراء من البعثات السابقة عند التخطيط للبعثات في المستقبل.

٢٦ - وذكرت الأمانة العامة أن كل بعثة من بعثات حفظ السلام تنفرد بسياق خاص، ولذلك فإن الدروس المستفادة لا يمكن تطبيقها على العموم. وأضافت أن أحد الدروس المستفادة هو الامتناع عن تعميم الوصفات. ولاحظت الأمانة مع ذلك أن القائمين على التدريب درجوا على تنظيم التدريبات الرامية إلى سد الثغرات في القدرات دون تكريس أي تدريبات لتنمية مهارات القيادة. ولاحظت الأمانة أيضاً أن قدرات شرطة الأمم المتحدة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الخبرات الذي تكون الدول الأعضاء على استعداد لتقديمه.

٢٧ - ومع الأخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن لاحظ أهمية بلوغ الشرطة الوطنية نقاطاً مرجعية محددة في مجال الإصلاح، طُلب إعداد تقرير مرحلي عن كيفية تقديم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي المساعدة إلى الشرطة الوطنية في الوصول إلى النقاط المرجعية المنشودة.

٢٨ - ولاحظت الوفود أن طابع التكامل الذي يميز عمليات حفظ السلام قد يتأثر بمسائل تتعلق بالملكية السياسية، والتمست رأي الأمانة العامة في كيفية تصدي قيادة البعثة لهذه المسائل.

٢٩ - وأعربت الوفود أيضا عن قلقها إزاء الجريمة المنفذة عبر الحدود الوطنية والجريمة المنظمة، وذلك في ضوء خفض قدرات وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في أعقاب تجديده ولايتها. وأوصت بأن تركز شرطة الأمم المتحدة أيضا على تدريب خفر السواحل، وهي العملية التي أبدى بعض الدول الأعضاء استعدادهم لتوفير الموارد اللازمة لها.

٣٠ - وأبرزت البلدان المساهمة بقوات شواغلها بشأن الثغرات الناشئة عن تراجع مستوى الثقة العامة والاطمئنان. وفي حين أقرت البلدان بأن تلك الثغرات ترتبط إلى حد بعيد بعوامل سياسية، فقد أوصت ببذل المزيد من الجهود لإشراك السلطات الهايتية في التصدي لهذه المسألة.

٣١ - وفيما يتعلق بتوفير أفراد الشرطة الذين يمتلكون المهارات والتخصصات المطلوبة على صعيد البعثات، طلبت البلدان المساهمة بقوات إلى الأمانة العامة أن تفيدها برأيها فيما إذا كان من اللازم إعداد نبذة وصفية عن القوة. وذكرت الأمانة العامة أن الخطوة الأولى هي توفير عدد كاف من الأفراد المتخصصين في شؤون الشرطة من الأمم المتحدة، وأضافت أن هذا التدبير سيتطلب تعاوناً ثنائياً ومتعدد الأطراف.

٣٢ - وعلقت الأمانة العامة على النقاط المرجعية المتعلقة بالإصلاح قائلة إن شرطة الأمم المتحدة ستعمل، خلال خططها التنفيذية الثانية، مسترشدة بشكل كبير بالتقدم المحرز في الخطوة التنفيذية الأولى. وأشارت أيضا إلى أن أثر تخفيض أنشطة الشرطة كان غير ذي شأن حيث إن الطفرة الأولية كانت ضرورية بسبب وقوع الزلزال. وفي حين أكدت الأمانة العامة أن طول سواحل هايتي يجعلها معرضة لخطر الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات، فقد لاحظت أن الدول الأعضاء ساهمت ببعض السفن إلا أن البعثة تنقصها المساعدة الكافية في الميدان لمواجهة هذا التهديد.

٣٣ - ولاحظت الأمانة العامة أيضا أن الملكية السياسية والتنسيق مطلوبان للتمكين من إرساء نظام للعدالة الجنائية له مقومات البقاء. وبينما يتعين على الشرطة الوطنية أن تكون قوة محترفة، ينبغي أيضا أن تكون الحكومة المضيفة محايدة سياسيا حيث إن قوة الشرطة المدارة ديمقراطيا لا يمكن أن تكون إلا ثمرة لحكومة ديمقراطية.

٣٤ - وبالنظر إلى ما قدمته الأمانة العامة من معلومات بشأن تغيير منظر في دور شرطة الأمم المتحدة في هايتي، استفسر أعضاء المجلس أيضا عما إذا كان من المتوقع الاحتياج إلى قدرات مختلفة. وأعرب عن وجهات نظر بشأن ضرورة تكوين توافق للآراء على نوع

الهيكـل اللازم لتطوير الشرطة الوطنية وبشأن الحاجة إلى التماس القدرات من بلدان ذات ثقافة مشابـهة لثقافة هايتي.

٣٥ - ولاحظت البلدان المساهمة بقوات أن التعاون بين الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة ضئيل أو معدوم في الجزء الشمالي من هايتي. وأعربت البلدان عن قلقها بشأن مدى تأثير هذا التحدي على مقومات بقاء الشرطة الوطنية بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة. وردت الأمانة العامة قائلة إن تكثيف وجود شرطة الأمم المتحدة في مناطق أخرى، وخاصة في بور - أو - برنس، جاء استجابةً لطلب الحكومة المضيفة ونتيجةً لارتفاع معدلات الأنشطة الإجرامية وكثافة السكان المقيمين في تلك المنطقة. وذكر مع ذلك أن معظم أفراد الشرطة المزمع تعيينهم سيُنشرون في المناطق النائية.

٣٦ - وتكلم الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة باسم بلده فأثنى على المنظمة لكل ما تقدمه من دعم إلى هايتي. وشدد على أهمية نشر الأفراد القادرين على التواصل مع السكان باللغة المحلية.

دال - اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر مع وفود من البلدان المساهمة بقوات

٣٧ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت رئيسة الفريق العامل اجتماعاً ثانياً مع قطاع عريض من البلدان المساهمة بقوات. وكان الهدف من الاجتماع الاستماع إلى تعليقات تلك البلدان على جدول أعمال الاجتماع الموضوعي المقبل للفريق العامل. وبذلك يمكن أخذ رؤى البلدان المساهمة بقوات في الاعتبار لدى إعداد الإحاطة المزمع عقدها في الاجتماع المقبل للفريق.

٣٨ - وقد أثارَت البلدان المساهمة بقوات النقاط التالية:

- لا تزال الأمانة العامة تعطي إشعاراً مسبقاً بالاجتماعات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات قبل عقدها بخمسة أو ستة أيام، رغم التوصيات الواردة في الوثيقة

S/PRST/2001/3

- أوفدت بعثات التقييم التقني المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دون إطلاع البلدان المساهمة بقوات على الأساس المنطقي للتقييم، واقتصر الأمر على إبلاغها بالاستنتاجات
- لا يتم إشراك البلدان المساهمة بقوات بشكل كاف في مراحل تخطيط البعثات، لا سيما حينما يكون من المتوقع إجراء تخفيض لقوام البعثة؛ كما أن المعايير التي

تعتمدها الأمانة العامة في اتخاذ قرار بشأن استبقاء وحدات الشرطة المشكلة بعد تخفيض البعثات مبهمة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات

هاء - جيم الاجتماع الموضوعي الثالث

٣٩ - في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق العامل اجتماعه الموضوعي الثالث والأخير لعام ٢٠١١، بمشاركة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية. ومثل الأمانة العامة أعضاء إدارة عمليات حفظ السلام التالية أسماؤهم: نانيت أحمد، رئيسة فريق العمليات المتكاملة في غرب أفريقيا بمكتب العمليات؛ وأتا ينيغون، رئيس القسم المعني باختيار وتعيين أفراد الشرطة بشعبة الشرطة؛ والفريق أول جان بايو، كبير الموظفين بمكتب الشؤون العسكرية.

٤٠ - وجرى في أثناء الإحاطة المقدمة تقييم العلاقة الثلاثية بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية، وكذلك تقييم المشاورات المجرأة مع البلدان المساهمة بقوات في عام ٢٠١١. واستنادا إلى دراسات إفرادية للحالة مستمدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، جرت أيضا دراسة تلك العلاقة في المراحل الحاسمة من مراحل دورة حياة البعثة وفي أوقات حدوث تطورات أخرى في الميدان.

٤١ - وسلطت الأمانة العامة الضوء على مبادرات اعتمدت لتعزيز العلاقة الثلاثية، بما في ذلك فيما يتعلق بإصدار التقارير في حينها والتشاور المنتظم المتصل ببعثات التقييم وتحديد الولايات.

٤٢ - وأكدت الأمانة العامة أن الشراكة الثلاثية الأطراف تهدف إلى تحسين الرقابة وزيادة الوعي فيما بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، إلا أنها شددت على أن تلك الشراكة تشمل نطاقا أوسع حيث إنها تضم الجمعية العامة وغيرها من الأطراف المعنية ومنها لجنة بناء السلام. وتمتد هذه الشراكة لتشمل الدول الأعضاء أيضا، وذلك لكفالة تلقي بعثات حفظ السلام الدعم السياسي والتشغيلي والمادي اللازم لتنفيذ ولاياتها.

٤٣ - وأسهمت الأمانة العامة أيضا في وصف ما تبذله من جهود مستمرة تتسق مع التوصيات المتعلقة بعملية "الأفق الجديد" وتهدف إلى تعزيز الحوار مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية. وتشمل هذه الجهود تكثيفا للإحاطات وتدقق

المعلومات بين مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوححدات شرطية متى وقعت أحداث هامة أو تطورات ذات شأن تتعلق بالبعثات، وخاصة حينما يكون هناك أثرٌ مباشر على الأفراد المنتشرين في الميدان.

٤٤ - وقدمت الأمانة العامة عرضاً موجزاً للخطوات المتخذة من أجل تحسين تبادل المعلومات والتشاور، ومنها على سبيل المثال الإحاطات بشأن المستجدات الهامة التي يقدمها مركز العمليات أسبوعياً إلى البلدان المهتمة المساهمة بقوات أو بوححدات شرطية، ومذكرات الإحاطة بالوقائع التي يعدها مكتب العمليات ويقدمها أسبوعياً إلى مجلس الأمن، والمشاورات غير الرسمية التي يعقدها فريق العمليات المتكاملة مع أعضاء مجلس الأمن على الصعيد التشغيلي وتهدف إلى إقامة قنوات للاتصال في غير أوقات الإحاطات المقررة المعتادة والإحاطات المقدمة قبل إيفاد بعثات التقييم التقني وبعدها.

٤٥ - ولاحظت الأمانة العامة مع ذلك ضرورة تعزيز المشاورات المعقودة قبل إيفاد بعثات التقييم والحاجة إلى تحسين محور التركيز التحليلي في تقارير إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.

٤٦ - وأشارت الأمانة العامة أيضاً إلى التجارب الإيجابية فيما يتصل بالتعاون بين البعثات. وسأقت الأمانة مثالا على ذلك التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١١، فأوصت بالتوسع في المستقبل في دراسة ترتيبات التعاون بين البعثات.

٤٧ - وختاماً، أكدت الأمانة العامة ازدياد الحاجة إلى مراعاة الاعتبارات المالية أثناء المناقشات المتعلقة بالولايات، وذلك لتجنب إصدار ولايات لحفظ السلام دون أن تتوفر لها الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

تبادل الآراء بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس

٤٨ - أقرت البلدان المساهمة بقوات بحدوث تحسن في العلاقة الثلاثية، وأعربت في هذا الصدد عن ترحيبها بالطابع المتكامل للإحاطات لكونه يتيح الفرصة للنظر على نحو كلي في التحديات التي تعترض تنفيذ الولايات.

٤٩ - وفي حين تقر البلدان المساهمة بقوات بأهمية تبادل المعلومات، فقد لاحظت أيضاً أن القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) ينص على أكثر من مجرد تبادل المعلومات. وجرى التأكيد على إمكانية إعطاء العلاقة الثلاثية زخماً إضافياً بإجراء مشاورات منهجية مع البلدان المساهمة بقوات قبل اتخاذ قرارات استراتيجية معينة. وفي ذلك الصدد، حضت البلدان المساهمة بقوات

على التماس وجهة نظرها قبل إفاد بعثات التقييم الفني وأثناء عمليات النشر الاستراتيجي وعند بدء البعثات وسحبها وفي مراحلها الانتقالية.

٥٠ - وبناء على ما سلف، طلبت البلدان المساهمة بقوات إطالة فترات التشاور في مختلف المراحل لتمكين البلدان من تقديم مساهمات حيوية في تلك الاجتماعات. وأكدت أيضا ضرورة أن تشمل تلك المشاورات الأساس المنطقي للإجراء المقترح وتأثيره المحتمل في الميدان وتوصيات الجمعية العامة إلى مجلس الأمن.

٥١ - وأقرت الوفود أيضا بأنه إذا أريد الالتزام بشكل فعال بروح القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، فلا بد من تلاشي الخط الفاصل بين الشكل والموضوع. وطالبت في هذا الصدد بآليات محسنة للتصدي للشواغل التي أبرزتها. وأوصي أيضا بأن يكون هيكل الاجتماعات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات أقل رسمية من المناخ السائد حاليا.

٥٢ - وفي حين تعتبر الوفود ترتيبات التعاون بين البعثات ترتيبات مفيدة، فقد لفتت الانتباه إلى إمكانية مواجهتها تعقيدات على الصعيد التكتيكي في حالات جغرافية معقدة مشمولة بولايات عدة مثل حالة السودان. وردت الأمانة العامة قائلة إن اتخاذ قرارات تخفيض قوام الوحدات العسكرية من عدمه تسبقه دراسة للقدرة العسكرية. ونهت الأمانة العامة أيضا إلى الاعتقاد الشائع بأن ظهور بواذر تشير إلى التخفيض المحتمل للبعثات يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية تخيم على المشهد السياسي والأمني للبلد المضيف.

ثالثا - خاتمة وتوصيات

٥٣ - إن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام، وقد بلغ عامه العاشر، لا يزال يستمد ما يقدم من قيمة مضافة من هيبته محفلا ييسر إجراء الحوار التفاعلي المحسن وغير الرسمي بين مختلف الجهات المعنية بشأن مسائل حفظ السلام العامة والخاصة.

٥٤ - وقد اعتمد الفريق العامل طوال عام ٢٠١١ برنامجا للعمل يتسم بالمرونة، فأثرى بذلك جدول أعماله بإدراجه منظورات أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية حينما أعرب عنها. واستفاد الفريق العامل استفادة كبرى من النظر في المسائل التي كانت محل مناقشات مستفيضة في الدورة العادية السابقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٥٥ - ويمكن للمناقشات التي يعقدها الفريق العامل أن تشرى إلى حد بعيد النقاش الذي يديره مجلس الأمن في مراحل حاسمة الأهمية من دورة حياة البعثات، بما في ذلك في مراحل تحديد الولايات والتخطيط للبعثات وتقييمها التقني. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوجه الفريق

العامل تركيزه إلى دراسات الحالة الإفرادية المستمدة من بعثات حفظ السلام التي ستنتهي صلاحيتها في الشهور المقبلة والبعثات التي يترتب على أنشطتها الاستراتيجية المتوقعة أثر كبير على الولايات.

٥٦ - وشهد الفريق العامل تحسنا في المشاركة الموضوعية للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية في اجتماعاته، وهو الأمر الذي ساهم بشكل محسوس في أخذ تجارب تلك البلدان في الاعتبار فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية. ويمكن أن يبادل مجلس الأمن هذا الدعم بالمثل بكفالة ترجمة نتائج هذه الاجتماعات إلى إجراءات تتخذ في الوقت المناسب. وستكون موافاة المجلس بانتظام بتقارير عن أنشطة الفريق العامل أول خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق ذلك.

٥٧ - وبالنظر إلى أن شواغل البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطية تتنوع في كثير الأحيان بقدر تنوع الحلول التي تقترحها للتصدي للتحديات القائمة، ينبغي أن يصبح الفريق العامل أيضا محفلا لتكوين توافق في الآراء. ومن الضروري لذلك أن يظل طابع اجتماعات الفريق العامل غير رسمي وأن يستمر تكييف الفريق ليصبح محفلا يركز على إيجاد الحلول.

٥٨ - لقد تواصل نمو الفريق العامل من حيث القوة والأهمية. وللحفاظ على دوره الفريد في مجال أعمال حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، من المهم توطيد التقدم المحرز حتى الآن لكي لا تُهدر المكاسب المحققة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تدرس بعناية وجهات النظر والتوصيات المنبثقة عن الفريق العامل، وأن تنفذ متى أمكن ذلك.